



الثروة النفطية والمشروع الاقتصادي الوطني في العراق: بديل (*)الاقتصاد السياسي للريع النفطي

(**)صبري زاير السعدي

خلاصة:

من واقع المعرفة بالتجربة العراقية، وتتبع دينامية الاقتصاد الوطني تحت تأثير أنماط توزيع الريع النفطي السيئة ونتائج تبيدها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، وبخاصة تشرذم النخب السياسية وتجدرُّ نزعتها في البقاء بالسلطة والتمتع الذاتي بالثروة النفطية، يستهدف «المشروع الاقتصادي الوطني» (مُشْرَق)، تقديم البديل للسياسات الاقتصادية «الليبرالية الجديدة» المعيبة ونتائجها الوخيمة: تراجع النمو، وزيادة البطالة، وانتشار الفقر، وتفشي الفساد، وتردي مستويات المعيشة، وزيادة الدين العام المحلي والقروض الخارجية، وهي السياسات التي يجري تطبيقها منذ عام 2003 برعاية صندوق النقد الدولي وبهدف تغيير النظام الاقتصادي بطريقة قسرية تتجاهل ليس المتطلبات المادية فقط لتفعيل قوى وآليات السوق، بل والأكثر أهمية، تتغاضى عن مسؤولية الدولة في استثمار قوة الثروة النفطية العامة في زيادة النمو الاقتصادي والإسراع بالتنمية الاجتماعية والبيئية. وإذ يستهدف المشروع الاقتصادي الوطني «مُشْرَق» الإسراع بعملية التنويع الاقتصادي الهيكلي لتقليل الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية، وجوهرها إقامة الصناعات التحويلية المتقدمة تكنولوجياً، وتجاوز مفهوم التنويع الاقتصادي لدى صندوق النقد الدولي، فإنما يسهم أيضاً في معالجة أزمة النظام القائم المزمنة والمركبة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وأمنياً، ودعم جهود تأسيس الدولة المدنية والديمقراطية المستقلة.

وفي سياق التعريف بخصائص «مُشْرَق»، يتم استعراض أبعاده في واقع ومستقبل العلاقة بين الحكومة والمواطنين في إطار الاقتصاد – السياسي والاجتماع – السياسي، كما تتم المقاربة مع أهداف السياسات الاقتصادية الحكومية، بتقييم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لصندوق النقد الدولي وخطة التنمية الوطنية (2018 – 2022). كذلك، يتم تسليط الضوء على الدعوة

الضمنية إلى خصخصة الثروة النفطية العامة، المناقضة لمصالح الدولة والمواطنين، والكشف عن النزعة الحكومية لاستثمار الإيرادات النفطية في الأسواق المالية الدولية في المستقبل، وقبل استكمال متطلبات التنوع الاقتصادي الهيكلي وإقامة مشاريع البنية الأساسية المادية الضرورية لنشاط القطاع الخاص، الوطني والأجنبي، وتفعيل آليات السوق التنافسية

تحرير إرادة الدولة في إدارة الاقتصاد والتنمية: [1] أولاً: أولوية المشروع الاقتصادي الوطني (مُشرق)

منذ زمن بعيد، والأحدث منذ عام 2003، لم تؤدِّ الحكومات المتعاقبة دورها في الارتقاء بمكانة الدولة وتلبية المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للفئات الاجتماعية والتوفيق بينها، بالرغم من امتلاكها قوة الثروة النفطية للتوسع في الطاقات الإنتاجية والعلمية، وفي تراكم الثروة الوطنية، وتقليص التباين في توزيع الدخل والثروات، وفي تحسين مستويات المعيشة والرفاه الاجتماعي. وبموازاة ذلك، تشرذمت النخب السياسية، وأصبحت أسيرة البقاء في السلطة، كما بقيت السلطة الحاكمة أسيرة التمتع بالثراء والبذخ في تبديد الربيع النفطي. لقد وقعت السلطة في شرك فخ الاقتصاد – السياسي للربيع النفطي. ومنذ زمن، كان يجب الانتفاع من قوة الثروة النفطية لتأسيس البديل: الاقتصاد – السياسي للنمو والتنمية

كثيرة جداً العوامل المحلية، والخارجية أيضاً، التي أسهمت، وبدرجات متفاوتة، في التدهور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي والأمني، والتردي السريع في جودة الحياة الذي يشهده العراق منذ بداية الثمانينيات، وبخاصة بعد الاحتلال في عام 2003. وليس بخافٍ، أن الدولة، رغم موقعها الجغرافي الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط وامتلاكها للثروة النفطية، قد خسرت حيزاً من أهميتها «السياسية – الاستراتيجية» واستقلاليتها بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، [2] (والغاز) بوفرة وهي تجتاز حالياً منعطفات خطيرة تهدد سيادتها وتماسكها ومستقبلها. ولحماية وجود الدولة وتأمين مصالح المواطنين فيها، يجب إحداث التغيير لإنهاء أزمة النظام المرگبة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وأمنياً. من هنا، يستمدُّ المشروع الاقتصادي الوطني (مُشرق) مبرراته ليسهم في تأسيس البديل الاقتصادي الذي يؤهل الدولة المدنية الديمقراطية المستقلة والسلطة (الأحزاب) السياسية القوية، التطلع لمشروع وطني يعالج الأزمة العامة المزمنة، وليوسع آفاق المستقبل الاقتصادي. [3] من خلال التأثير ديناميكية أنماط استغلال الربيع النفطي، وأهمها مؤسسات ومعايير التوزيع بين الاستثمار والاستهلاك والتغيير هنا، يتطلب صياغة السياسات الاقتصادية لتوجيه مسارات النمو في القطاعات، ومن خلال الاستثمارات الحكومية المُمولة من الإيرادات النفطية العامة، نحو الإسراع بعملية «التنوع الاقتصادي الهيكلي» لتقليل الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية [4].

وفي إطار عربي أوسع، ربما يسهم «مُشرق» أيضاً في المقارنة مع تجارب اقتصادات الربيع النفطي العربية، وهي بحاجة متزايدة إلى «التنوع الاقتصادي الهيكلي»، وفي تطوير الدعوة «المشروع العربي النهضوي» الذي يغفل أهمية قوة النفط في الاقتصاد والسياسة، وذلك بهدف ترشيد استخدام الثروة النفطية في الدول العربية، والتحقق من منافع توسيع التعاون الاقتصادي العربي بشروط النمو والتنمية الوطنية [5].

خلال الفترة 1952 – 1979، أسهمت «نعمّة» الثروة النفطية العامة، وبدرجة مطلقة، في إقامة مشاريع البنية الأساسية الاقتصادية (المادية)، وتأسيس العديد من الصناعات الأساسية، كالكهرباء والبتر وكيميائيات والحديد والصناعات الإنشائية والغذائية والاستخراجية، وتنمية الموارد المائية، وفي توسيع الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية العامة، التي أدت إلى زيادة في النمو الاقتصادي وفرص العمل، والتحسن السريع في مستويات المعيشة بمعايير الدخل والاستهلاك والخدمات العامة. ومع ذلك، تزامنت هذه التطورات الإيجابية، بنزايده المشاكلة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع قيام النظام الدكتاتوري (1968 – 2003)، والحرب مع إيران (1980 – 1988)، والحصار الاقتصادي والتجاري الدولي (1990 – 2003)، والتي أدت بعد الاحتلال عام 2003 إلى انهيار مؤسسات الدولة، والاضطراب السياسي وانتشار الفساد، والتمزق في النسيج الاجتماعي

ومنذ بداية الخمسينيات، أصبح الربع النفطي عنصراً أساسياً في سياسات الدولة والحكومات وتأدية مهماتها الأساسية في الأمن والدفاع، وفي إدارة مصالح المواطنين الاقتصادية والسياسية من خلال تمويل الإنفاق العام، الاستهلاكي (الجاري) والاستثماري، والاستيرادات المتزايدة من المنتجات والسلع والخدمات. وإذ يُفيد دائماً تحليل سياق دينامية الربع النفطي في الاقتصاد – السياسي وتطورها منذ عام 1952 لمعرفة عوامل التأثير فيها، فإن مراجعة وتقييم أحداث السنوات الخمس الماضية يسهمان كثيراً في معرفة سياسات التخلص من دوامة أزمة النظام ومعاناة المواطنين منها. فقد شهد العراق، منذ منتصف عام 2014، أحداثاً مالية واقتصادية وسياسية وأمنية وعسكرية، في غاية الأهمية، كان من أبرزها: أولاً، الأزمة المالية الناشئة عن الانخفاض السريع والكبير في الإيرادات النفطية وتكلفة الحملة العسكرية الباهظة لمكافحة الإرهاب (حزيران/يونيو 2014 – آذار/مارس 2018)؛ والحدث الثاني، احتلال المنظمة الإرهابية «داعش» للموصل ومدن ومساحات واسعة من البلاد (2014 – 2017)؛ أما الحدث الثالث، فهو موافقة الحكومة، وتحت تأثير العجز في الموازنة المالية للدولة وفي ميزان المدفوعات، على تنفيذ «اتفاق الاستعداد الائتماني» (الاتفاق) مع صندوق النقد الدولي «الصندوق» والتوسع الكبير في المديونية العامة والقروض الأجنبية لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي «للصندوق» للفترة 2017 – 2019. والحدث الرابع، كان موافقة الحكومة والبرلمان على قانون شركة النفط الوطنية العراقية (القانون) (23 أيار/مايو 2018) الذي يستلزم من؛ والحدث الخامس، تأثير التداعيات السياسية [6] الدولة قوة الاستثمار المباشر للربع النفطي بمنحها لإدارة شركة حكومية واقتصادية لاستفتاء انفصال إقليم كردستان (25 أيلول/سبتمبر 2017)؛ أما الحدث السادس، فهو نتائج الانتخابات العامة (أيار/مايو 2018 – حتى الآن) (12) [7] المُخَيِّبة وغمُ المسامات الفارغة من البرامج الاقتصادية في تشكيل الحكومة الجديدة التي وطدت هيمنة الطبقة الحاكمة وسياساتها وامتيازاتها منذ عام 2003. وأخيراً، نشاط الحراك الشعبي (منذ 2015) وهبة التظاهرات في مدن البصرة والجنوب والوسط المطالبة بتحسين الخدمات والمنافع العامة، وبالتغيير في سياسات الحكومة الاقتصادية، واقتلاع جذور الفساد المالي والإداري المنتشر في مؤسسات الدولة (مستمرة منذ منتصف حزيران/يونيو 2018) وباستثناء النجاح المهم الذي حققته القوات المسلحة، النظامية والشعبية، في دحر «داعش»، وتجاوز أزمة استفتاء انفصال إقليم كردستان، فقد تعمق، للأسف الشديد، فشل السلطة الحاكمة بالإصرار على تنفيذ سياسات صندوق النقد الدولي التي أدت إلى تراجع النمو، وزيادة البطالة، وانتشار الفقر، وتدهور الخدمات العامة، التعليمية والصحية والاجتماعية، والنقص في مياه الشرب والكهرباء، وزيادة الدين العام والقروض الخارجية، وتمدد الفساد وتجذره، وتعرثر إعمار البنية الأساسية، وتكريس، لم تؤد هذه [8] مساوئ الاعتماد الكبير على صادرات النفط الخام. ورغم وفرة الإيرادات النفطية العامة وإنفاقها المفرط السياسات أيضاً إلى تحسين بيئة الاستثمار، ولا سيما بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة. وبموازاة هذا التدهور، أبرزت نتائج الانتخابات العامة وتعرثر تشكيل الحكومة والفشل في ترسيخ الديمقراطية بمبدأ وجود المعارضة الفاعلة في مجلس النواب، مواصلة اجترار الوعود ونثر الشعارات [9] تحت سقف الدستور، أي في إطار العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين والإيهام بتنفيذها من خلال سياسات «الصندوق»، بدلاً من تقديم برنامج اقتصادي واضح ومُلزم للحكومة يشمل الوضوح والاتساق في السياسات الاقتصادية والإجراءات المالية، ويبين مجموعة المشاريع الاستثمارية العامة ذات الأولوية بعد التأكد من جدواها الاقتصادية والفنية مرفقة بتوقيات زمنية للتنفيذ، ومدعمة بألية للمتابعة بمقاييس محددة وقابلة للمقارنة والمحاسبة. المزيد من التخبط في [10] ولقد أضاف صدور «خطة التنمية الوطنية (2018 – 2022)» (الخطة) في حزيران/يونيو 2018 سياسات الحكومة الاقتصادية، ومنها ما يتعلق بإعادة تعمير المدن المنكوبة بإرهاب «داعش»، والتضليل بمستقبل النظام الاقتصادي.

في ظروف المرحلة الصعبة والخطيرة الراهنة، يستهدف «مُشْرِق»، الانتفاع من قوة الثروة النفطية في تغيير علاقات الحكومة وسياساتها بمصالح المواطنين المُقَيِّدة بدينامية الاقتصاد السياسي للربع النفطي للخروج من دوامة توأم الفشل والفساد منذ عام 2003، وذلك بتفعيل إرادة السلطة الوطنية «القادمة» في إحداث «التنوع الاقتصادي الهيكلي» من خلال تحديد أولويات مشاريع الاستثمار الحكومية المُمَوَّلة من الإيرادات النفطية للتأثير في مسارات النمو في سائر القطاعات لإيجاد مصادر جديدة

للإنتاج وللدخل وللصادرات، مع الإسراع في استكمال وتطوير مشاريع البنية الأساسية اللازمة لتوفير البيئة المناسبة لزيادة الإنتاج وللاستثمار الخاص. و«مُشرق» ليس مجموعة من السياسات والإجراءات العملية لأزمات مالية مؤقتة أو مشاكل اقتصادية جزئية طارئة، أو محاولة لترميم النتائج السيئة لسياسات «الصندوق» التي تُطبَّق منذ عام 2003، جزئياً وبتدرج أو كليةً وبكفاءة متدنية، والتي سلَّبت الدولة من قوتها ومسؤولياتها في استثمار الثروة النفطية، وأسهمت في التراجع الاقتصادي والمعيشي واهتلاك البنية الأساسية من جهة، كما تجاوزت إيجابيات العلاقات القائمة بين الحكومة ومؤسسات الخدمات العامة وبين المواطنين والقطاع الخاص خلال الفترة 1951 – 1979 من جهة ثانية. ولأن [11] ومشاريع القطاع العام الإنتاجية «مُشرق» يتناقض مع سياسات «الصندوق» – ليس لاعتبارات أيديولوجية – فإن المقاربة تكشف واقعية العمل باقتصاد السوق التنافسية في ظروف السوق الناقصة الساندة، وجدوى استثمار الإيرادات النفطية في الأسواق المالية العالمية في الظروف الراهنة. كما يستهدف «الصندوق»، أو للتأكد من سلامة منطوق اقتصاد «السوق الاجتماعي»، كما ترغب «الخطة»، أو التعرف إلى نظام رأسمالية الدولة بتأسيس الشركات الصناعية الكبرى، وربما أيضاً التفكير بمزيج هجين من هذه الأنظمة، كما يرى البعض.

المهم أن تطبيق السياسات الاقتصادية «الليبرالية الجديدة»، ولا سيَّما بعد «الاتفاق» مع «الصندوق»، لم تحقق النجاح، ليس في زيادة النمو الاقتصادي بتوسيع الطاقات الإنتاجية فقط، بل في تحسين بيئة الاستثمار أيضاً، وبخاصة استثمارات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وفي زيادة إسهامات البنوك في دعم القطاع الخاص، ولم تؤدِّ إلى زيادة الاستثمار الخاص بدلالة ظهور نماذج معروفة لنجاح ريادة الأعمال وأمثلة لمشاريع إنتاجية جديدة واعدة من غير الاستثمار في العقارات وانتعاش تجارة الاستيراد. وإذ تؤكد تقديرات «الصندوق» المتوقعة (المستهدفة) في السنوات 2017 – 2022، استمرار إسهامات قطاع استخراج النفط الخام العالية في الاقتصاد، وفي الموازنة المالية للدولة، وفي الصادرات، فإن السياسات الاقتصادية الحالية تُكسِّر مساوئ نظام الاقتصاد – السياسي للربع النفطي السائد، وليس العكس. أما ترحيب الحكومة بجدوى سياسات «الصندوق» في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بعد الانخفاض في الإيرادات النفطية، بدليل تقليل العجز في الموازنة المالية للدولة وثبات أسعار صرف الدينار مع الدولار وتزايد الاحتياطيات من النقد الأجنبي، فإنها، وللأسف، تتجاهل حقيقة أن زيادة الإيرادات النفطية وإنفاقها مع زيادة الدين العام المحلي والقروض الخارجية، وليس زيادة النمو والإنتاجية والاستثمار في القطاعات غير النفطية، هي المصدر الرئيسي في تحسين الاستقرار المالي – وليس الاستقرار الاقتصادي كما يُشاع. فالاستقرار الاقتصادي، يعني أيضاً إضافة طاقات إنتاجية قادرة على تصدير منتجاتها، وزيادة فرص العمل، وتوفير الخدمات الأساسية والمنافع العامة، ووقف انتشار الفقر، وتقليص التفاوت في الدخل والثروات. كذلك، لن يتحقق الاستقرار الاقتصادي وسط الفوضى السياسية وانتشار الفساد حيث يَغيب الاستثمار

ويقارب «مُشرق» أيضاً، وبحدود ضيقة، المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في «الخطة» التي أضافت عنصر تخبط في السياسات الاقتصادية واضطراب في هوية ومستقبل النظام الاقتصادي. وللأسف الشديد، فإن من الواقعية وصف الجَمع الجبّري أما مؤشرات الاقتصاد [12] للعناصر التي أدرجت في الإطار العام «للخطة» بالخلط المُرتبِّك والمُربِّك لمفرداتها ومضمونها الكلي في «الخطة»، وهي أهم ما تُفيد الإشارة إليه في الفقرة التالية، فهو مثال للتذكي بممارسة التخطيط الحكومي في تقديم تقديرات اقتصادية مختلفة عن نظيراتها في سياسات «الصندوق» خلال السنوات الخمس القادمة بالرغم من المغالطة الصارخة في «الخطة» التي تمنح التمسك بـ «الاتفاق» مع «الصندوق» وسياساته، الأولوية الثانية، بعد أولوية الأمن الأولى، في قائمة تضم عشر أولويات لفرضياتها

ثانياً: الموازنات المالية ومسارات الاستثمار التي يحددها «الصندوق»: ارتباك وإرباك خطة التنمية الوطنية ، وليس بخافٍ أيضاً، أن تقديرات الإيرادات العامة ومصادرها، وكذلك [13] لم تُعدَّ خافيةً النتائج السلبية لسياسات «الصندوق» توزيع النفقات العامة، الجارية والاستثمارية، في الموازنة الاتحادية للدولة للسنتين 2017 و2018 هي في الأصل الشريحة

، برغم ضجيج المناقشات التفصيلية والهامشية [14] السنوية لتقديرات «الصيدوق» المعدة سلفاً وفق «الاتفاق» مع الحكومة حولها في البرلمان. وليس غامضاً أن «الصيدوق» يحدد عملياً الاستراتيجية الاقتصادية خلال الفترة المنتهية في عام 2022. ولكن الجديد المثير في موقف الحكومة، هو صدور «الخطة» التي تستهدف في الظاهر زيادة معدلات النمو والاستثمار في القطاعات كافة، بغياب تام لمشاريع الحكومة لتوسيع الطاقات الإنتاجية، وتقديم تقديرات متباينة كليا للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية المقدمة من «الصيدوق»، والمعدة بأسلوب تخطيط مرتبك ونموذج اقتصادي مبهم المعالم، ولغة غير مقنعة في الأدب الاقتصادي والاجتماعي. ويبدو أن «الخطة» معنية بإيصال سياسات «الصيدوق» للرأي العام بغطاء الاستقلالية وبلغة تستخدم بعض أدبيات التخطيط. وفي الحقيقة، إن تصميم «الصيدوق» للموازنة المالية السنوية للدولة المتدرجة بأفق ثلاث سنوات، الذي ألغى العمل بمنهاج سنوي مستقل للاستثمارات الحكومية، كما كان العمل في التجربة الاقتصادية خلال الفترة 1951 – 1979، يسهم في تقويض القدرة على تخطيط وتنفيذ ومتابعة مشاريع الاستثمارات الحكومية والعامه سنوياً، كما ينعكس بوضوح في وثيقة «الخطة». وإذ نلحظ في «الخطة» صخب الاعتراف بخطورة أزمات النظام العديدة من خلال محاولة تحليل الواقع، وطبيعة التحديات، وتحديد الأهداف ووسائل تحقيقها في القطاعات الاقتصادية، إلا أن ما يقلل كثيراً من قيمة هذا الصخب، أن «الخطة» تفقد الوضوح والأولويات والاتساق بين عناصرها، كما يبدو واضحاً في الخليط غير المتجانس من والأهم هنا، التساؤل [15] الفرضيات والمبادئ والأهداف الاستراتيجية والسياسات الاقتصادية خلال السنوات الخمس القادمة عن مغزى صدور «الخطة» بأهداف اقتصادية لا تتطابق مؤشراتاتها مع المؤشرات الاقتصادية والمالية الرئيسية «للصيدوق» التي تعتمد عليها الحكومة؟ وبالتحديد، هل أن الزامية «الخطة»، كما جاء في المبادئ الأساسية، هو الأصل، وأنها ستكون بديلاً لسياسات «الصيدوق» وتُحرر الحكومة من التزاماتها بهذه السياسات؟ ولأن الواقع يشير إلى النقيض، فإن تقييم السياسات الاقتصادية الحكومية يجب أن تكون من خلال مراجعة وتحليل سياسات وتقديرات «الصيدوق» للإيرادات العامة والنفقات [16]. العامة ونمط توزيعها، وفي المؤشرات الاقتصادية الرئيسية (المُحدثة) خلال السنوات 2017 – 2023 ، إلى تغييرات ذات أهمية [17] لم يؤدِّ تحديث المؤشرات الاقتصادية الرئيسية من جانب «الصيدوق» للسنوات 2017 – 2023 نتيجة الأخذ بزيادة غير معلنة في أسعار النفط الخام وزيادة الطاقة الإنتاجية للنفط في عام 2020، وبالتالي زيادة القيمة المضافة لقطاع النفط الخام، وفي زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (بالأسعار الجارية) من 171.7 مليار دولار في عام 2016 إلى 197.7 و 223.3 و 233.4 و 244.2 و 257.0 و 272.2 و 289.8 مليار دولار في السنوات 2017 – 2023 على التوالي، ويقدر معدل النمو السنوي خلال المرحلة 2018 – 2022 بنحو 6.6 [18]. وهي تقديرات تزيد قليلاً على التقديرات السابقة بالمئة. كما ازدادت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 4533 دولاراً في عام 2016، إلى 5088 و 5601 و 5709 و 5823 و 5976 و 6171 و 6404 دولارات في السنوات 2017 – 2023 على التوالي. أما قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) فقد انخفضت من 173.6 مليار دولار في عام 2016، ثم إلى 172.180 و ازدادت إلى 177.520 ثم انخفضت إلى 171.047 و ازدادت نتيجة زيادة الإنتاج إلى 191.497 و 196.217 و 200.831 و 205.606 مليار دولار في السنوات 2017 – 2023 على التوالي. ويقدر معدل النمو السنوي خلال المرحلة 2018 – 2022 بنحو 3.06 بالمئة، وهو أقل كثيراً من معدل النمو المقترح في «الخطة». كما أن هذه التعديلات ستزيد قليلاً في نسبة إسهامات قطاع النفط العالية في الناتج ، أي، سيتكرس اعتماد الاقتصاد على قطاع النفط الخام. إن هذه [19] المحلي الإجمالي الاسمي خلال السنوات 2017 – 2023 التعديلات لا تتناسب مع الزيادة الفعلية في القيمة المضافة لقطاع النفط الخام نتيجة لزيادة إنتاجه وزيادة أسعاره بأكثر من الأسعار المستخدمة في التقديرات المعدلة. وبرأينا، فإن هدف «الصيدوق» في استخدام أسعار النفط المنخفضة في هذه التقديرات، هو الاحتفاظ بجزء من «فائض» قيمة الصادرات النفطية لتسديد جزء من القروض الأجنبية وفوائدها التي تحتل الأولوية في سياسات «الصيدوق»، وكذلك لتمويل «الصناديق السيادية» لاستثمارها «بعدياً» في الأسواق المالية العالمية وفي تمويل مشاريع القطاع الخاص مستقبلاً. وعن الإيرادات الحكومية، فقد قدرت بنحو 46.953 مليار دولار في عام 2016، ثم ازدادت إلى 65.010 و 87.016 و 87.385 و 100.438 و 99.554 و 100.497 و 102.789 مليار دولار في السنوات

2017 – 2023. أما النفقات الحكومية فقد انخفضت من نحو 70.743 مليار دولار في عام 2016، ثم إلى 69.639 ثم تزداد إلى 86.267 و88.708 و89.848 وتنخفض قليلاً إلى 88.856 و88.591 لتزداد إلى 91.837 مليار دولار في السنوات 2017 – 2023. ولأغراض المقارنة مع «الخطة» فإن «الصندوق» يقدر مجموع الإيرادات الحكومية بنحو 474.790 مليار دولار في السنوات 2018 – 2022، بينما يقدر مجموع النفقات الحكومية بنحو 442.270 مليار دولار خلال نفس الفترة. ويلاحظ من البيانات المُحدثة، أن سياسة الصندوق تهدف إلى بقاء العجز في الموازنة المالية لصالح حجز الفائض من الإيرادات النفطية لتغطية فوائد القروض الأجنبية وتسديد أقساطها، ولتمويل استثمارات «الصناديق السيادية»، مع الاستمرار بتمويل الاستيرادات المتزايدة.

وعن مجموع الدين العام، فإن من المتوقع بموجب البيانات المُحدثة زيادته من 110.6 مليار دولار في عام 2016 إلى 114.7 و122.1 و127.0 و132.4 و137.6 و141.9 و146.7 مليار دولار في السنوات 2017 – 2023 على التوالي، وتقدر الديون الخارجية بنحو 35.7 بالمئة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019. كذلك، ستزداد قيمة الاستيرادات بما يزيد على قيمة الصادرات، وسيزداد العجز في رصيد الحساب الجاري، الذي يشمل الحساب التجاري والتحويلات الخارجية، من نحو +1.420 و+0.423 مليار دولار في عامي 2017 و2018 إلى -3.696 و-10.060 و-11.769 و-11.844 و-12.788 مليار دولار في السنوات 2019 – 2023. هنا، يقدر «الصندوق» أن سعر النفط الذي يتم فيه توازن ميزانية ، وهذا [20] الدولة بـ 46.0 دولار للبرميل في عام 2016 و46.9 و55.4 و54.2 دولار للبرميل في السنوات 2017 – 2019 يعني تحقيق فائض مالي للدولة بعد ارتفاع أسعار النفط منذ أيار/مايو عام 2018 ليصل إلى أعلى من 70 دولاراً للبرميل في الوقت الحاضر.

أما أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي استهدفت «الخطة» تحقيقها، والتي نستهدف منها المقاربة مع تقديرات «الصندوق» لإبراز العشوائية والتضليل في صياغة الأهداف والسياسات الحكومية، فهي:

تحقيق معدل نمو سنوي قدره 7 بالمئة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2018 – 2022، بفرضية – وهنا يقع المخطط في [21] زيادة القيمة المضافة لقطاع استخراج النفط الخام بمعدل 7.5 بالمئة، ولبقية القطاعات 6.1 بالمئة خطأ جوهرية هو أن تقديرات إنتاج النفط الخام قد تحدد من قبل «الصندوق» وفي الخطة أيضاً، بمقدار 4.7 مليون برميل يومياً ، وهذا يعني أن [22] في السنوات الثلاث 2018 – 2020، و سيرتفع إلى 4.9 مليون برميل يومياً في السنتين 2021 – 2022 معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي سينخفض من 7 بالمئة إلى نحو 4 بالمئة، بينما سينخفض معدل النمو في قطاع النفط من 7.5 بالمئة إلى 0.86 بالمئة فقط. لذلك، فإن المؤشرات المستندة إلى معدلات النمو الكلي ومعدلات النمو القطاعية في «الخطة» ستتغير بدرجة كبيرة، وستتغير معها المتغيرات الاقتصادية والمالية المرتبطة بها. كما أن من غير الصحيح الإيهام بأن من أهداف «الخطة» التي ينتهي ألقها الزمني في عام 2022 زيادة إنتاج النفط إلى 6.5 مليون برميل يومياً بدون ولو مجرد الإشارة إلى مقدار ومصدر الاستثمارات المطلوبة والأفق الزمني لتحقيق ذلك الهدف. وينسحب هذا التحفظ أيضاً في تقدير «الخطة» لمعدلات النمو المقترحة لقطاع الصناعات التحويلية. كما سينتغير أيضاً توزيع نسبة إسهامات القطاعات الاقتصادية، ومنها قطاع النفط والصناعة التحويلية والزراعة، في الناتج المحلي الإجمالي.

أما الإيرادات العامة المتوقعة، فالخطة اختارت تقديرات «لجنة استراتيجية الموازنة» البالغة 370 ترليون دينار وهي أقل – قليلاً (3 بالمئة) من تقديرات الصندوق البالغة 381 ترليون دينار وبما يعادل 85 بالمئة من مجموع الإيرادات المتوقعة، ولكن من غير الواضح نمط إنفاق هذه الإيرادات. وفي السياسة المالية، تستهدف «الخطة» تقليص الإنفاق الحكومي على الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، والرفع التدريجي لدعم أسعار الخدمات العامة والمنتجات النفطية، وهو تطبيق لسياسات «الصندوق». كما أن السياسة النقدية في «الخطة» تستهدف إنشاء صندوق سيادي بعنوان «دعم الاستثمار

ويلاحظ في أهداف «الخطة» الخاصة بمستقبل توزيع ملكية الأصول الرأسمالية، أن القطاع الخاص سيستحوذ في عام 2022 على 5 بالمئة من مجموع أصول قطاع النفط المملوكة بنسبة 100 بالمئة في عام 2015، وهذا توجه خطير يناقض مبدأ الملكية العامة للثروة النفطية، وقد يدل على بداية خصخصة القطاع، أم هو تفسير خاطئ لـ «صندوق الأجيال» الوارد في قانون؟ كما ستزيد ملكية القطاع الخاص للأصول الرأسمالية في قطاع الكهرباء ومياه الشرب إلى [23] شركة النفط الوطنية العراقية 25 بالمئة في عام 2022 مقابل 19.2 بالمئة في عام 2015، وهذا أيضاً يثير القلق بدليل استمرار مشكلة توفير الكهرباء ومياه الشرب رغم إنفاق مليارات الدولارات. كذلك، يستدعي الانتباه استهداف «الخطة» زيادة ملكية القطاع الخاص في الأصول الرأسمالية لقطاعي النقل والاتصالات إلى 95 بالمئة في عام 2022، بينما نعلم ضرورة النقل العام كونه من الخدمات العامة الذي يتطلب التوسع والتحديث، وندرك الأهمية الاستراتيجية لتحكم الدولة في البنية الأساسية لنظام الاتصالات الرقمي عبر شبكات الإنترنت.

ولا تتوافر في «الخطة» مؤشرات عن تطور قيمة الاستيرادات والصادرات ومفردات ميزان المدفوعات ومقدار الدين العام – المحلي والقروض الأجنبية.

ومن المآخذ الرئيسية في أسلوب تخطيط «الخطة»، اعتبار الزيادة السنوية في الاستثمار معادلة تماماً للزيادة السنوية في معدل النمو المستهدف. وهذا يعني أن موضوع تحديد الاستثمار هو عملية محاسبية، وأنها ساذجة بافتراض زيادة الاستثمار وهنا، نعيد التشديد على أهمية وجود برنامج مستقل للاستثمار [24] بمقدار معدل النمو المتوقع في القطاعات ذات العلاقة السنوي يشمل المشاريع الحكومية، ويتضمن دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية الخاصة بها وفترات تنفيذها مع وضوح ووحدة معايير منح الصلاحيات لتنفيذها.

وفي مثال يبرز الإيهام في أهداف «الخطة»، الادعاء بتتمية قطاع الصناعات التحويلية وتوطين التكنولوجيا الحديثة من خلال هدف زيادة معدل النمو السنوي في القطاع بنحو 10.5 بالمئة والذي يسهم بنسبة 0.9 بالمئة و 1.1 بالمئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2018 و 2022، في الوقت الذي يتم تخصيص 2.0 بالمئة فقط من مجموع الاستثمارات المطلوبة، وهي النسبة الأدنى في ترتيب أولويات توزيع الاستثمارات للقطاعات الاقتصادية العشرة باستثناء التعدين الذي قدرت هذا في الوقت الذي قدرت استثمارات قطاع النقل والاتصالات بنسبة 17.9 بالمئة، وهو [25] استثماراته بنسبة 0.01 بالمئة القطاع الذي يمتلكه القطاع الخاص بنسبة 95 بالمئة واستثمارات قطاع النفط بنسبة 38.4 بالمئة، ومعظمها حكومية، من مجموع الاستثمارات المتوقعة في «الخطة». وهذه هي سياسة «الصندوق» التي ترفض ليس إقامة الصناعات التحويلية المستخدمة للتكنولوجيا المتقدمة فقط، بل القضاء على مشاريع القطاع العام الصناعية أيضاً.

لقد أدى تطبيق سياسات «الصندوق» منذ عام 2014 إلى نتائج اقتصادية سلبية، ومنها تدني معدلات النمو بمقياس الناتج المحلي ، فإن السياسة [28] وكما في استجابة الحكومة لسياسة الصندوق المالية [27] وزيادة البطالة وانتشار الفقر [26] الإجمالي النقدية للبنك المركزي، وبذريعة التحكم في التضخم، تمنح البنوك فرص الاستفادة من المضاربة بالدولار بطريقة المزايدة اليومية في العملة الأجنبية في نظام سعر الصرف الثابت بين الدينار والدولار. أما عن النجاح في زيادة الاحتياطات من النقد الأجنبي الذي تتكرر الإشارة إليه، فهو محض رصيد في سجلات المحاسبة يزداد (يقبل) تلقائياً نتيجة لزيادة (انخفاض) الإيرادات النفطية بفعل زيادة (انخفاض) الصادرات وأسعار النفط، وبسبب انخفاض (زيادة) الإنفاق الحكومي معاً. والمثير للانتباه والنقد الشديد، أن هذا الاستقرار الاقتصادي، الظاهري والمؤقت، قد أسهم في تبيد الإيرادات النفطية بالاستمرار في سياسة زيادة الاستيرادات من دون قيد.